

متابعة

لجنة المال أنجزت الموازنة... أين قطع الحساب؟

كنعان: نأمل إحالة مشروع موازنة 2011 وفق المهل الدستورية

المحاسبة يقول فيه إن هناك مشكلة في حسابات الدولة منذ 17 عاماً، ولذلك نتمنى على الجميع التعاون على إحالة قطع الحساب وتكوين حساب المهمة بطريقة سليمة».

على صعيد موازنة وزارة الأشغال، أوضح كنعان أن اللجنة أقرت 150 مليون ليرة مكافأة للمراقبين الجويين في مطار بيروت، بناءً على طلب رئيس لجنة الأشغال النائب محمد قباني... أيضاً أقرت اللجنة عدداً من مواد قوانين البرامج، وبقي هناك أربعة قوانين برامج ستقر في جلسة أو اثنتين مخصصتين للبيروقراطية. كذلك درست اللجنة اعتمادات النواب، «ففي السنوات الماضية لم تخصص اعتمادات لأنه لم يكن هناك موازنات تطبق على القاعدة الاثني عشرية، وكان هناك شبهة إجماع من النواب على استعادة هذه الاعتمادات، فاتخذت لجنة المال قراراً بمبلغ 25 ملياراً و600 مليوناً تخصص لاعتمادات النواب، ليكون لكل نائب 200 مليون ليرة عن هذه السنوات، ويحدد المبلغ المتعلق بالسنوات المقبلة بالتعاون وبالتفاهم مع وزارتي المال والأشغال.

(الأخبار)

لمشاكل لدى الحكومة ووزارة المال. فاللجنة لم تتجاوز المهلة الدستورية لإقرار الموازنة، والتي تمتد بين شهر تشرين الأول ونهاية السنة، على الرغم من المناخات السياسية والتجاذبات والتهامات، أملاً إحالة مشروع موازنة 2011 في المهل أيضاً.

ويشدد على موضوع قطع الحساب «الذي يفترض أن يرسل إلينا وأن يطالب به كل النواب، لأنه أمر مهم جداً»، مذكراً بأن «الجلسات التي نعقدتها مع وزيرة المال ليست جلسات مقاضاة، ولا جلسات محاسبة، بل نتجت من موقف لديوان

أعلن رئيس لجنة المال والموازنة النيابية، النائب إبراهيم كنعان، أن اللجنة أنجزت مشروع قانون موازنة 2010 من دون قطع الحساب (حساب سنة 2008 كما ينص الدستور)، وبالتالي لا يمكن إقرارها ونشرها قبل إقرار قطع الحساب، ما دفع كنعان إلى القول: «لكن الأمور واضحة لدى من يريد أن ينهي الموازنة، فليفضل إلى إقرارها في الهيئة العامة وتُنشر في الجريدة الرسمية... علماً بأن قطع الحساب في يد لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري».

عقدت اللجنة جلسة أمس في المجلس النيابي، برئاسة كنعان الذي أشار إلى «إنجاز مواد عالقة في موازنة وزارة الأشغال، فيما لم يبق إلا بنود عالقة من وزارات أخرى قد تستدعي جلسة واحدة أو اثنتين، فتكون اللجنة قد أنجزت الموازنة مع التعديلات التي أجريت، سواء في مواد القانون أو على اعتمادات الوزارات...».

بذلك، لم يبق إلا إقرار قطع الحساب غير أن هذا الأمر، بحسب كنعان، «ليس له علاقة بالمجلس النيابي ولا باللجنة»، موضحاً أنه لا يمكن اعتبار الأمر من ضمن مسؤولية اللجنة إذا قدمت مساعدة لإيجاد حلول

على الجميع التعاون على إحالة قطع الحساب وتكوين حساب المهمة بشكك سليم

بشكك سليم

مؤتمر

تجار أدوية النحل يبتزون وزارة الزراعة

المطروحة من المتعهدين المحليين ملياري ليرة، وبالتالي فمن غير المعقول أن يمنح الوزير ثلثي المبلغ لقطاع واحد.

إلى ذلك، برزت مشكلة السيارات التي يستخدمها المرثون لنقل النحل خلال الفصول، فبحسب الحاج حسن طلبت الوزارة تنظيم هذه السيارات، ودافع عن الأمر بطريقة غير مباشرة، مذكراً النحالين بأن نصف المسجلين في الوزارة للحصول على ترخيص لسياراتهم (وما ينتج من هذا الترخيص من تسهيلات) تحت ذريعة نقل النحل، لا يملكون فقير نحل واحداً، من أصل 167 ألف فقير موجود في لبنان.

في المحصلة، يرفض الوزير الخضوع للابتزاز المحلي، وقد طلب من الحاضرين في المنتدى مناقشة إمكان الحصول على مناقصات بديلة لشراء الأدوية من الخارج.

(الأخبار)

تدل على وجود 4100 نحال لبناني (الإحصاء ينقص قريتين). فالحاج حسن غير مقتنع بمناقصتي أدوية «الفرواز» لأنهما «تعجان بالشوائب»، وبالتالي، فإنهما عالقتان منذ شهر. هنا، حصلت مشادة طفيفه، عندما خاطبه أحد النحالين: «أنت تضرب القطاع». أجاب الحاج حسن سريعاً: «أنا أضرب الوزارة»، معقباً أنه «لا يستطيع تحمل مسؤولية الفساد القائم فيها على مدى سنوات خلت»، وأنه «لن يقبل أن تستمر العلاقة مع المتعهدين (تجار الأدوية الزراعية) بالطريقة ذاتها»، ولجأ إلى محاولة هؤلاء ابتزاز الوزارة، وأكد أن المشكلة تكمن في «الطريقة التي تجري بها الأمور لا في دعم النحالين».

وعندما انطلقت موجة اتهامات ضد الوزارة، أعلن الحاج حسن أن موازنة الأدوية والمبيدات في وزارة الزراعة تبلغ 3 مليارات ليرة، فيما تبلغ كلفة المبيدات

احتدم النقاش بين وزير الزراعة، حسين الحاج حسن، والنحالين اللبنانيين في «المنتدى الرابع لمربي النحل في البحر المتوسط»، الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أرت غولد)، أمس، في مبنى نقابة المهندسين. الحوار بدأ عادياً بين الطرفين، فقد استمع النحالون بشغف واضح لطروحات الوزير عن قضايا تواجههم، لافتاً إلى أن بعض المزارعين يرشون الليمون بالمبيدات 18 مرة خلال السنة، موضحاً أن الوزارة تخطط لفحص العسل في مختبرات متخصصة، كما جرى بالنسبة إلى التفاح، ويجري الآن مع الحليب.

لكن معالم الخلاف بين الطرفين تبلورت تدريجاً، وخصوصاً عندما أعلن الحاج حسن أنه سيتحدث «بجرأة» عن موضوع الأدوية المطلوبة لمكافحة «عكבות الفرواز»، الذي يؤثر سلباً في إنتاج النحل، مشيراً إلى أن الإحصاءات

كل مشترك يدفع يومياً ثمن متر مكعب من المياه، ويتفاوتت سعر المتر المكعب بين منطقة وأخرى

الهندسة والمتخصصين، إذ تبلغ نسبة الشواغر في مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان 44 في المئة، فيما هي 70 في المئة في البقاع و75 في المئة في الجنوب، وصولاً إلى 76 في المئة في الشمال.

وبناءً على هذا الواقع، ستقوم الحكومة، وفق باسيل، بتقديم مساهمات سنوية مادية لمؤسسات المياه على فترة ثلاث سنوات، ليصبح في إمكان هذه المؤسسات الوصول إلى مرحلة التوازن المالي، الذي يسمح لها لاحقاً بالانكشاف على نفسها. وعلى هذا الأساس، رُصد مبلغ 45 مليار ليرة في موازنة عام 2010، مقسمة على عشرين مليار

ليرة لمؤسسة مياه البقاع، و15 ملياراً لمؤسسة مياه الشمال، و10 مليارات لمؤسسة مياه الجنوب، وقد قررت وزارة الطاقة والمياه أن تسحب نصف هذه القيمة سلفة خزينة لإعطائها إلى المؤسسات كي تبدأ بالأعمال، ومن ثم تحول إليها النصف الثاني، ما يؤكد استمرار الرقابة والمتابعة من الوزارة على المؤسسات في كيفية تنفيذ هذه الأعمال.

وكشف عن «أن هذا العمل يترافق مع محاولة توفير الأموال من مصادر أخرى، والمحصلة النهائية تفضي من خلال مبلغ 30 مليون دولار إلى تركيب 42 ألفاً و700 عداد مياه، ومد 273 كيلومتراً من الشبكات، وحفر 25 بئراً وإنجاز 8 خزانات للمياه، وتأهيل أو إنشاء 11 محطة ضخ، وبذلك يستفيد من هذه الخدمات 630 ألف نسمة على مجمل الأراضي اللبنانية»، على أن تبدأ أولى الأعمال التنفيذية في آذار 2011، والمرحلة الأولى ستنتهي بمعظمها في نهاية عام 2011 وبداية عام 2012.



لكل عداد، وهذه الكلفة لن يتحملها المواطنون، بل مؤسسات المياه في المناطق، علماً بأن الجزء المخصص للعدادات في سلفات الخزينة ليس كافياً، وبالتالي سيخصص جزء من مساعدات بعض المؤسسات الدولية لتحقيق هذا الغرض. وتلفت المصادر إلى أن هذا المشروع لا يمكن أن ينتهي خلال عام واحد، إذ يستلزم عامين ومن الممكن 3 أعوام. وتشير إلى أن هذا الإجراء يجب أن يتكامل مع إجراءات وتجهيزات يقوم بها المواطنون، من حيث فصل خزانات المياه، ليصبح لكل مشترك خزان خاص به، وذلك لتحديد الحجم الحقيقي لاستخدام المياه.

وبالتالي، فإن العجز الحاصل ليس صدفة، إذ تدخل الكثير من المعطيات التي تجعل منه قضية بحد ذاتها. ولكن من الأمور الفاقعة في هذا المجال، النقص الرهيب في عدد الموظفين في مؤسسات المياه، وخصوصاً الشواغر الحاصلة في المواقع المتقدمة من مديريات

بنك بيروت يطلق برنامج U for Youth للجامعيين خدمات وتسهيلات مصرفية، وموقع الكتروني يلبي احتياجات الشباب الجامعي

أطلق بنك بيروت ش.م.ل. برنامجه الجامعي الجديد U for Youth خلال مؤتمر صحفي عُقد في فندق المتروبوليتان في العاشر من شهر تشرين الثاني الجاري. بحضور حشد من أهل الإعلام ومديري المصرف، بالإضافة إلى الطلاب الفائزين في السحب الأول من سحبويات الحساب الجامعي U3D University Account الذين تسلموا خلال المؤتمر الصحفي منحةً جامعية من بنك بيروت.

من خلال إطلاق هذا البرنامج الجامعي الفريد من نوعه، يتوج بنك بيروت علاقة التعاون التي جمعه منذ ما يزيد عن خمس سنوات بكبرى الجامعات في لبنان: الجامعة اللبنانية الأميركية LAU، وجامعة الروح القدس - الكسليك (USEK)، وجامعة القديس يوسف (USJ)، وجامعة سيدة اللويزة (NDU)، وجامعة AUST. كما أنه يعبر من خلال هذا البرنامج عن إيمانه العميق والثابت بالتعليم ودور الشباب في قيادة الوطن ومستقبله، والتزام بنك بيروت بدعم القطاع التعليمي وتقديم التسهيلات التي تساعد الطلاب في مسيرتهم العلمية والمهنية وتؤمن لهم التوجيه والدعم اللازمين.

باختصار

الرؤساء الثلاثة والوزراء والنقابات، العمل على خفض الأسعار، ولا سيما مادة المازوت التي تستعمل للتدفئة، فضلاً عن ضرورة خفض أسعار المواد الغذائية، والأدوية، التي تصاعفت وارتفعت إلى درجة لا تطاق.

قضية تعاونيات لبنان على طريق الحل

هذا ما أعلنه وزير الزراعة، حسين الحاج حسن، إثر استقباله وفداً من أصحاب الحقوق والمساهمين في تعاونيات لبنان COOP. فقد قال للوفد إن الملف استمر طويلاً وتحول من مشكلة داخل التعاونيات إلى ملف شائك بسبب الفساد وتعهد سلب الناس أموالهم، لا سوء الإدارة، بالإضافة إلى الأداء السيئ للمدير العام للتعاونيات، طوال الفترة الماضية وتلكو الدولة في وضع الملف قيد المعالجة. وشدد على أن الحل بعيد عن المحاصصة، إذ ستبنت أسماء اللجنة التي ستتولى إدارة الملف قريباً جداً بناءً على معايير حددت للاختيار بالتوافق مع وزيرة المال ربا الحسن ليُعرض في ما بعد على رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة، تمهيداً لعرض الملف على مجلس الوزراء وإصدار مرسوم التعيين.

وعرض محمد قاسم، باسم المساهمين مصير الملف بعد 3 أشهر على صدور القانون الخاص به ومرور 3 أشهر عليه، منبهاً إلى محاولة لاستباحة الفروع وتجهيزاتها.

(الأخبار، وطنية)

مكافحة ارتفاع الأسعار مطلوبة

مواقف أطلقها أمس عدد من القوى النقابية والأهلية والحزبية؛ فقد عقدت الأمانة العامة لجبهة التحرر العمالي اجتماعها الدوري، وناقشت الأوضاع المعيشية والاقتصادية في ظل الوضع السياسي المازوم والمتشنج، مناقشة وزير الاقتصاد ووزراء الخدمات والمسؤولين «وقف الارتفاع الجنوني للأسعار وتلاعب التجار، وتفعيل دور مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، والاتفات إلى قضايا المواطنين ومطالبهم المعيشية»، إذ إن «حجة الوضع الأمني والسياسي لا تعفي المسؤولين من واجباتهم، ودورهم في إعطاء أولويات المواطنين اهتمامهم، فمعظم القرارات المطلوبة تحل إدارياً داخل وزاراتهم».

وفي السياق نفسه، قال رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي، إن إعادة العمل بالقرار 1/277 الذي يحدد نسب الأرباح التجارية القصوى على السلع والمنتجات الحيوانية والحبوب والزيوت وغيرها «هو مدخل أساسي لمعالجة غلاء الأسعار، وهذه مسؤولية تتحمل تبعاتها الحكومة اللبنانية، وخصوصاً بعد غيابها القسري من أكثر من 3 سنوات عن مراقبة الأسعار»، داعياً رئيس الحكومة سعد الحريري، «إلى ترجمة الاجتماعات إلى إجراءات واقتراحات تخفض الأسعار وتمنع عودة الارتفاع إليها، وتأكيد تنفيذ القرار 1/277 بصرامة».

من جهته، بحث «تجمع الهيئات الأهلية» في بعلبك، ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الاستهلاكية، فأصدر المجتمعون بياناً يطلب من